



الميثاق الإفريقي للشراكات في مجال البحوث التحويلية

الدِّباجة

يهدف هذا الميثاق، الذي شاركت في صياغته الهيئات والجّهات الفاعلة الرّئيسية في مجال التّعليم العالي والبحث العلمي في إفريقيا، إلى وضع المبادئ والتّطلّعات الأساسية لتعزيز التّعاون مع القارة في مجال البحوث التي من شأنها أن تُحدث تحوُّلاً جوهرياً. ومن شأن هذا التّعاون أن يُسهم في التّهُوض بجهد علمي عالمي أكثر عدالة وثراءً وتعدديةً في مختلف مجالات العلوم الصّوريّة/الشّكلية، والعلوم الاجتماعية، والفنون، والعلوم الإنسانية، بحيث تتبوأ فيه إفريقيا مكانتها المستحقّة.

يتوافق هذا الميثاق مع القيم الجوهرية لإطار اليونسكو بشأن العلوم المفتوحة لعام 2022، كما يستند إلى الجهود المهمّة والمتواصلة الرّامية إلى تعزيز المساواة والعدالة في الشّراكات في مجالات البحث العلمي. وتشمل هذه الجهود وثيقة "المقاربات الأربعة لدعم الشّراكات العادلة والمنصفة: وثيقة الممارسات الجيدة"، التي تستند توصياتها إلى إجراء استشارات واسعة مع أصحاب المصلحة والجّهات الممّولة على المستوى الدّولي، بما في ذلك في إفريقيا؛ و "مدوّنة السّلك العالمية للشّراكات البحثية العادلة والمنصفة"؛ و "دليل الشّراكات البحثية العابرة للحدود"؛ وأُطر أخرى أكثر تركيزاً على تخصّصات بعينها، مثل "مبادئ البحوث في مجال الصحة العالمية"؛ وحركات أوسع نطاقاً، من بينها «شبكة الإنصاف المعرفي»؛ وأدوات عملية مثل "مجموعة أدوات الشّراكات البحثية المنصفة".

وقبل كل شيء، تستند هذه الوثيقة (الميثاق) إلى تاريخ طويل من الفكر والنّشاط الفكري الإفريقي الجامع (الأفرو عمومي)، وتتشبّع به، وهو الفكر المعني بتعزيز ومواصلة مساهمة القارة الإفريقية في إنتاج المعرفة العلمية والدّفْع بها قُدّماً.

المزيد من المعلومات:

الميثاق الإفريقي للشّراكات في مجال البحوث التّحويلية هو مبادرة مشتركة تضم كبرى الهيئات والشّبكات الأكاديمية ومؤسسات التّعليم العالي في إفريقيا، ومن بينها: اتحاد الجامعات الإفريقية (AAU)، وتحالف الجامعات البحثية في إفريقيا (ARUA)، والمجلس المشترك لجامعات شرق إفريقيا (IUCEA)، واتحاد

جامعات غرب إفريقيا (AWAU)، ومجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA)، والأكاديمية الإفريقية للعلوم (AAS)، والشبكة الدولية للتعليم العالي في إفريقيا (INHEA).

يُشرف على تيسير هذه المبادرة مركز بيريفولي للبحوث الإفريقية (PARC) بجامعة بريستول، بالشراكة مع كرسي الزعيم ألبرت لوتولي للبحوث في جامعة جنوب إفريقيا، ومعهد العلوم الإنسانية في إفريقيا (HUMA) بجامعة كيب تاون.

لماذا تُعدُّ الشراكات في البحوث التحويلية ضرورية؟

توسيع آفاق التعاون البحثي بين إفريقيا والشمال العالمي

تواصل وتيرة التوسع في الأبحاث المشتركة التي تجمع بين جهات فاعلة داخل إفريقيا وأخرى خارج القارة، وذلك في إطار عملية التدويل المؤسسي المستمرة للتعليم العالي والعلوم. ورغم تزايد دور المبادرات القائمة على التعاون بين دول الجنوب (تعاون "الجنوب-الجنوب")، إلا أن الشراكات البحثية المشتركة مع دول الشمال لا تزال هي السائدة. وفي الوقت الراهن، تكتسب الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين إفريقيا ودول الشمال، وتوطيده، وتحسين آليات تنفيذه، زخمًا متزايدًا، وذلك في ظل تزايد الاعتراف بأوجه عدم التكافؤ والإنصاف التي كثيرًا ما تشوب آليات صياغة مشاريع هذه الشراكات وتصميمها وتنفيذها.

جهود ترسيخ الشراكات البحثية المنصفة بين إفريقيا و-الشمال العالمي

وقد بُذلت جهود على قدر كبيرٍ من الأهمية، تقودها جهات مانحة وشبكات ومؤسسات متنوعة في مجال التعليم العالي، إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الإنصاف، ومعالجة أوجه عدم التكافؤ واختلال التوازن في الترتيبات التي تُشكّل الشراكات البحثية بين "الجنوب العالمي" و"الشمال العالمي". وتنشأ أوجه عدم التكافؤ هذه في سياق عمليات صنع القرار التي عادةً ما يقودها "الشمال العالمي" فيما يتعلق بمحاور التركيز البحثي، وأهدافه ومنهجيته، وتخصيص الميزانيات، واستخدام البيانات والعينات المجمعة، وتقسيم العمل؛ حيث جرت العادة أن يتولّى الشركاء من "الشمال العالمي" قيادة الجوانب "عالية القيمة" في المشاريع المشتركة، مثل التحليلات الشاملة، وصياغة النظريات "التنظير"، في حين يقتصر دور نظرائهم الأفارقة على مهام مثل جمع البيانات، أو تقديم التفسيرات المحلية؛ كما تظهر هذه الاختلالات في إقصاء أصحاب المصلحة المعنيين من خارج الأوساط الأكاديمية، وتجاهل ما لديهم من معارف ورؤى، وكذلك حصر توجيه برامج بناء القدرات على الشريك الإفريقي وحده، والتّباين في الحصول على المكاسب والمزايا، ولا سيما ما يتعلق بإدراج الأسماء كمؤلفين (رئيسين) في المنشورات وسائر المخرجات الأخرى.

الحاجة إلى إعادة توازن جوهرية في المنظومة العالمية للعلوم والبحث العلمي

تقتضي لحظتنا الرّاهنة، وبشكل جماعي، أن نتجاوز التّفكير في مفهوم "الشّراكات المنصفة والمتكافئة"، وأن نقرّ بالحاجة الملّحة إلى إعادة التّوازن بصورة أكثر جوهرية إلى العلاقات بين إفريقيا والشّمال العالمي،

وكذلك إلى مكانة كلٍّ منهما، وتموضعه ضمن المنظومة العالمية للعلوم والبحث العلمي ككل. وينبغي أن يتمثل الهدف في أن يتبوأ الباحثون الأفارقة، ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الإفريقية، والمعارف المنتجة في القارة ومن داخلها، المكانة التي تستحقها في الجهد العلمي العالمي.

يُعدُّ هذا الأمر ضرورةً حتميةً تقتضيها العدالة الاجتماعية، وضرورةً تفكيك حلقه تكريس التراتبيات الجائرة في المساعي العلمية — تلك التراتبيات التي نشأت عن إرث الحقبة الاستعمارية، والتي تُكرّس بدورها أوجه عدم الإنصاف السّياسي والاقتصادي على الصّعيد العالمي الأوسع نطاقاً. كما يعتبر ضرورة من أجل تعزيز إنتاج معرفيٍّ أكثر ثراءً وفاعليّةً؛ وهو ما يحتاجه المجتمع الدولي للتّصديّ للأزمات المتعدّدة التي تواجه العالم، ولضمان صون الكرامة الإنسانية، وتحقيق الازدهار البشري على النّحو الأمثل. ولكي يكون هذا العلم أكثر ثراءً، فلا بد أن يُفسح حيّزاً فاعلاً لتعدّدية المعارف المتعلّقة بـ "كيف يعمل العالم — وكيف ينبغي له أن يعمل". كما يجب عليه أن يقدّم بدائل للمنطق الأحادي اللّون الذي يتّسم به الفكر العلمي "الغربي"، الذي هيمن على البحث العلمي حتى الآن، وأسهم في تفاقم الأزمات والأهوال التي تواجه عالمنا اليوم.

الآفاق الواعدة للشّراكات البحثية القادرة على إحداث التّغيير

تهيمن الشّراكات الدّولية مع شركاء من الشّمال العالمي على الجهود البحثية في إفريقيا، حيث تُنتج غالبية المخرجات العلمية المنشورة عن مثل هذه الشّراكات. وهذا يعني أن هذه الشّراكات يمكن أن تُشكل نقطة انطلاق لتعزيز التّحوّلات في منظومة العلوم والبحث العالمية ككل، إذ تنطوي على مقومات وإمكانات هائلة لإحداث تغيير تحويلي جذري.

لكي تكون الشّراكات البحثية قادرة على إحداث التّحوّل المنشود، يجب ألا تكتفي بضمان الإنصاف في التّرتيبات العملية للبحث المشترك، بما في ذلك خطوات تقسيم العمل، والحق في صنع القرار، والحصول على المكافآت والمكاسب، وإشراك أصحاب المصلحة من غير الأكاديميين، وتوجيه جهود بناء القدرات. بل يجب عليها، بالإضافة إلى ذلك، أن تعمل بنشاط على معالجة البنى المتعدّدة الكامنة وراء اختلالات موازين القوة في إنتاج المعرفة العلمية، والتي تُفضي إلى اختلال تكافؤ الفرص في مجال العلوم عالمياً، وتلحق الضّرر بالقارة الإفريقية بصورة منهجية، فضلاً عن أنها تُحدّ من إمكانات البحث العلمي على مستوى العالم. (انظر الشكل).

اختلال تكافؤ الفرص في الإنتاج العالمي للمعرفة العلمية: اختلالات متعدّدة المستويات في موازين القوة

ربما يمكن تصوّر اختلالات توازن القوى متعدّدة الطّبقات أو المستويات في عملية توليد المعرفة العلمية على أنها مجموعة من الدّوائر متّحدة المركز (concentric circles). وفي القلب منها (المستويات 1-3) تكمن هيمنة المركزية الغربية، وما يرافقها من تهميش لقيمة أنظمة المعرفة واللغات والنّظريات والمفاهيم الأخرى في إنتاج معارف جديدة، وما يترتّب على ذلك من توجّه نحو "الشّمال العالمي" باعتباره الفضاء الطبيعي لإنتاج المعرفة العلمية. وتنبثق طبقةٌ أخرى متّصلة من أوجه عدم التّكافؤ العميق استناداً إلى منطق "إطار التّنمية" (الطبقة 4)، وهو المنطق الذي يشكّل -في أغلب الأحيان- الأساس للأبحاث

التي تُجرى في إفريقيا، أو بشأنها، أو لصالحها. ويرسم هذا الإطار حدود مجالات البحث، ويحدّد مسبقاً الإشكاليات والحلول التي تعتبر ذات صلة بالبحث والاستقصاء في القارة، كما يفرض "نظرة" أحادية الاتجاه تُظهر إفريقيا على أنها كياناً يعاني من العديد من أوجه القصور، ويجعل منها فضاءً للبحث والتّقصي وتقديم المساعدة من جانب الفاعلين في "الشّمال العالمي". ونادراً ما تُردّ هذه النّظرة، بل إن الأندر من ذلك، إن حدث أصلاً، أن تنعكس لتذهب للنّظر في الاتجاه الآخر. وينشأ اختلال رئيسي أخير ومهمّ في توازن القوى، وذي صلة بما سبق، من التّفاوتات الشّاسعة في الموارد المادية المتاحة للجامعات الإفريقية وجامعات "الشّمال العالمي"، بما في ذلك البنى التّحتية المادية، وبنى البيانات الرّقمية التي تمتلكها هذه الجامعات وتضعها تحت تصرّفها (الطبقة 5). وتُفضي هذه الطبقات 1-5 مجتمعةً إلى أوجه عدم التّكافؤ الملحوظة في ترتيبات التّعاون العملية (الطبقة 6)، كما تشكّلها أيضاً.

الشكل



إرساء الشَّرَاكات التَّحويلية باعتبارها أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة

لن يفضي هذا النمط التحويلي من الشراكات البحثية إلى الدّفع نحو إعادة التّوازن في منظومة العلوم والبحوث العالمية إلّا إذا ترسّخ باعتباره ممارسةً مُثلى ومعياريّة. سيتطلّب ذلك إحداث تغييرٍ فعّالٍ في أربع مجالات رئيسية: في أنماط التّفكير والقدرات الفردية، وفي الأعراف والمعايير الفكرية والاجتماعية المشتركة، وفي الموارد المتاحة، والأهم من كل ذلك، في السياسات والأطر التّنظيمية التي تحدّد، في نهاية المطاف، "قواعد اللعبة" للشّراكات البحثية بين إفريقيا والشّمال العالمي. يتطلّب التّغيير في السياسات، وهو أمر ضروري، إجراءاتٍ على مستويات متعدّدة في "الشّمال العالمي" كما هو الحال في إفريقيا، ويكون ذلك من جانب مؤسّسات التّعليم العالي وشبّكاتها؛ والجّهات المانحة أو وكالات التّمويل؛ وهيئات تقييم التّعليم العالي أو البحوث؛ ودور النّشر؛ والهيئات الوطنية أو الدّولية المعنية بسياسات العلوم، وصولاً، في نهاية المطاف، إلى الحكومات الوطنية.

التوجيه والالتزام المؤسسي

ينبغي أن تركز الجهود الرّامية إلى إحداث هذا التّغيير على إطار عمل يتمحور حول إفريقيا، يقوم على ما يلي:

- يحدّد المبادئ الأساسيّة للشّراكات البحثية التّحويلية، ويعمل على حشد تأييد الفاعلين الرّئيسيين لها، فضلاً عن بلورة تطلّعات عريضة لإحداث تغيير في السياسات والأطر التّنظيمية على مختلف المستويات.
- يقدّم توصيات، ويحدّد الأهداف ومقاييس النّجاح، للإجراءات الملموسة من قبل الفئات المستهدفة، ويحشد التزاماتها، وتشمل الفئات المستهدفة مؤسّسات التّعليم العالي الفردية وشبّكاتها، والجّهات المانحة، وهيئات حوكمة العلوم أو تقييمها، ودور النّشر، والهيئات الوطنية أو الدّولية المعنية بسياسات العلوم، والحكومات الوطنية.
- يقدّم إرشادات بشأن السّبل الكفيلة باتخاذ مثل هذه الإجراءات الملموسة، بالاستناد على نطاق واسع من الأمثلة والتّجارب ذات الصّلة بالممارسات الجيّدة أو الواعدة.

.....

تُرسّي هذه الوثيقة (الميثاق) الأساس لمثل هذا الإطار؛ إذ تُحدّد المبادئ الرّئيسية للشّراكات البحثية التّحويلية، وي طرح تطلّعات عريضة لإحداث تغيير في الأطر السّياساتية والتّنظيمية — من قبل مؤسّسات التّعليم العالي وشبّكاتها، والجّهات المُمولة، وهيئات تقييم البحوث ومؤسّسات التّعليم العالي، ودور النّشر، وهيئات سياسات العلوم الدّولية، بما يفضي إلى ترسيخ هذا النّمط من الشّراكات كأفضل ممارسة وكمعيار أساسي.

وسيطوّر لاحقاً عددٌ من أطر التّنفيذ الموجّهة والموارد الإرشادية بهدف دفع الهيئات والجّهات الفاعلة الرّئيسية، داخل القارة وخارجها، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، والمساعدة في تتبّع التّقدّم المُحرز فيها.

وسيكون من الأهمية بمكان أن يسهم نقاشٌ فكري ومتبلور باضطراد، إلى جانب المزيد من البحث والتّقصّي، في توجيه هذا النّوع من الإجراءات، والتّغيير على مستوى السياسات، والحفاظ على استمراريتهما. كما أن الانخراط الواسع للمجتمعات الأكاديمية من شأنه أن يوصل التّفكير في الأسس

المنطقية والمبادئ النّاطمة للشّركات التّحويلية، وأن يعزّز أساليب التّعلّم المتقدّمة بشأن سبل تطبيق هذه المبادئ في البحوث المشتركة عبر مختلف التّخصّصات والمجالات، وأن يُسهم في بناء المعرفة حول نتائج هذه الشّركات التّحويلية وآثارها وتداعياتها الأوسع.

ومجمل ذلك من شأنه أن يعزّز نمو مجتمعاتٍ عابرة للقطاعات من أصحاب الاهتمام والممارسة، تربط بين إفريقيا والشّمال العالمي.

.....

مبادئ الشّركات البحثية التّحويلية

تستوجب الشّركات البحثية بين الفاعلين داخل القارة الإفريقية وخارجها العمل بفاعلية على تصحيح الاختلالات المتعدّدة المستويات في موازين القوى المرتبطة بإنتاج المعرفة العلمية؛ وذلك للتهوؤ بجهد علمي عالمي أكثر إثراءً وعدالةً، تتبوأ فيه الأوساط الأكاديمية والمؤسّسات والمعارف الإفريقية مكانتها المستحقّة.

مستوى اختلال موازين القوى	مبادئ معالجة اختلال موازين القوى ومن حيث المبدأ، ينبغي لجميع البحوث المشتركة أن:
نظرية المعرفة / الإستمولوجيا - هيمنة التّوجّهات المتمركزة حول الغرب في إنتاج المعرفة العلمية - إغفال النّظريات المعرفية البديلة من إفريقيا وعدم استخدامها أو إنتاجها	- أن تتأسّس على المُساءلة النّقديّة المسبقة، والإقرار بالتّحيّزات والمواقف المعرفية للشّركاء في العملية البحثية - أن تنطلق من عدم التّسليم بالصّلاحية الكونية لتوجّهات النّظرية المعرفية المتمركزة حول الغرب، وأن تعمل على نزع المركزية عنها، والسّعي إلى البناء على البدائل القائمة في القارة أو إنتاج بدائل جديدة منها..
اللغة - هيمنة اللغات الغربية كوسائط لإنتاج المعرفة العلمية الجديدة ونشرها - عدم استخدام اللغات الإفريقية أو استخدامها على نحو هامشي كوسائط لإنتاج المعرفة العلمية الجديدة ونشرها	على الأقل، عندما يتركّز البحث على ظواهر في القارة، ينبغي إيلاء اللغات الإفريقية مكانة مركزية في كل مرحلة من مراحل إنتاج المعرفة: بدءً من التّصوّر والتّصميم إلى جمع البيانات، وتحليلها، وتفسيرها، ونشرها.
النّظرية، والمفاهيم، والارتهان للخارج - هيمنة التّوجّهات والمفاهيم والنّظريات المعرفية المتمركزة حول الغرب في البحث الأكاديمي، وما يلزم ذلك من نزوع إلى اعتبار "الغرب" مركزاً لإنتاج النّظرية العلمية للعالم. - إغفال النّظريات المعرفية البديلة النّابعة من القارة وعدم استخدامها أو إنتاجها	- أن تقوم على فحص نقدي أوّلي للمواقف النّظرية للشّركاء والاعتراف بها. - أن تنطلق من عدم التّسليم بالصّلاحية الكونية لتوجّهات النّظرية المعرفية المتمركزة حول الغرب، وأن تعمل على نزع المركزية عنها، والسّعي إلى البناء على البدائل القائمة في القارة أو إنتاج بدائل جديدة منها..

▪ السَّعي إلى معالجة المجالات ذات الأولوية أو الأهمية الاستراتيجية للقارة، حتى وإن لم تندرج ضمن أجندات التنمية العالمية، أو لم تكن في صدارة اهتماماتها، أو ضمن المجالات المصنَّفة على أنها "تحديات عالمية". ▪ في حال تركُّز البحث على المجالات المحدَّدة باعتبارها «تحديات تنموية عالمية»: • أن تقتضي، في الحد الأدنى، ردَّ "النَّظرة"، وفي أفضل الأحوال عكس اتجاهها. • تفكيك "التَّصوُّرات المُضمَّرة» حول كُنه الإشكاليات الأساسية والمعالجات اللازمة لها؛ وصياغة أطر شارحة بديلة تُستمد من المنظومات المعرفية النَّابعة من القارية	إطار التَّنمية ▪ هيمنة إطار التَّنمية وأجندة التَّنمية العالمية كمرجعية أساسية للأبحاث التي تُجرى في إفريقيا، أو حولها، أو من أجلها، وما يترتَّب على ذلك من: • فرض نظرة أحادية الاتجاه تختزل القارة إلى فضاء يحتشد بـ"العجز والقصور" وموضوعًا للتحقيق والتَّدخل من قِبل الفاعلين من البلدان "المتقدِّمة". ونادرًا ما تُردُّ هذه "النَّظرة" إلى مصدرها في الخارج، والأندر من ذلك أن يُعكس اتجاهها. • تقييد مجالات البحث ذات الصَّلة بالقارة، وإغلاق المجال أمام مجالات بحثية أخرى تمثِّل أولويات أو قضايا استراتيجية لها. • فرض تصوُّرات مسبقة عن "الإشكاليات" الرئيسية و"الحلول" المنشودة لتحقيق التَّقدُّم التَّنموي والازدهار الإنساني، وإغلاق المجال أمام منطق أو تصوُّرات بديلة (من القارة).
▪ استحداث مسارات تمويل موجَّهة بشكل صريح نحو: • تعزيز القدرات والموارد المؤسَّسية للشَّريك الإفريقي، بما في ذلك البنية التَّحتية وإدارة البحث العلمي؛ • دعم إرساء برامج بحثية طويلة الأمد، ومستدامة، تقودها مؤسَّسات وباحثون أفارقة، تتناول الأولويات التي تحدَّدها القارة.	توفير الموارد المؤسَّسية ▪ بدرجة كبيرة، يُقوِّض ضعف الموارد والبنية التَّحتية في معظم مؤسَّسات التَّعليم العالي والبحث العلمي الإفريقية (مقارنةً بنظيراتها في الشَّمال العالمي) قدرتها على الاضطلاع بجهود بحثية قوية ومستدامة، مستقلة كانت أو مشتركة؛ ▪ تُقوِّض نظم التَّمويل الحالية تنمية هذه القدرات المؤسَّسية، نظرًا إلى تركيزها المعتاد على مشروعات فردية قصيرة الأجل نسبيًا، وتُفضي غالبًا إلى تولِّي شركاء من الشَّمال العالمي قيادة هذه المشروعات.

الترتيبات العملية	- السعي، باعتباره الخيار الأول والمفضل، إلى أن يتولى الشريك الإفريقي القيادة الفكرية والمؤسسية؛ - الاستناد إلى توصيات وثيقة "المقاربات الأربع لدعم الشراكات المنصفة: الممارسات الجيدة"، وإلى أطر مكملة أخرى، للحيلولة دون الاختلالات المُجحفة في تنفيذ البحث المشترك.
- غالبًا ما يُفضي تقسيم العمل في المشروعات البحثية المشتركة إلى تكريس الهيمنة، إذ يستأثر الشركاء من غير الأفارقة، ولا سيما من الشمال العالمي، بتولي الأنشطة عالية القيمة فيما يتعلق برأس المال الفكري، من مشروع البحث (مثل التحليل، والتّنبؤ، والتفسير)، بينما يقتصر دور الشركاء الأفارقة في جمع البيانات أو في تقديم التفسيرات المحلية. - غالبًا ما تقع سلطة اتخاذ القرار بشأن محاور التّركيز البحثي، والأهداف، والمناهج، وتخصيص الميزانية، واستخدام البيانات والعينات المجمّعة، (حيثما ينطبق ذلك)، في أيدي الشركاء غير الأفارقة؛ - غالبًا ما يقتصر توجّه عناصر بناء القدرات في اتجاه واحد فقط نحو الشركاء الأفارقة (وليس نحو شركاء "الشمال العالمي"). - غالبًا ما تكون فرص الحصول على المكافآت - ولا سيما إدراج الأسماء كمؤلفين (أو مؤلفين رئيسيين) في المنشورات الناتجة عن البحث المشترك - محدودة بالنسبة للشركاء الأفارقة.	

التّطلّع إلى إحداث تغيير في الأطر السّياساتية والتّنظيمية

مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	مواءمة سياساتها التّنظيمية، وإرشاداتها، وتمويلها الداخلي، بما يقتضي ويُمكن ويكافئ، بصورة فاعلة، أنشطة النقاش العلمي والتّعلّم حول - ونحو- إجراء بحوث مشتركة تلتزم بالمبادئ الأساسية لـ <i>الشّراكات البحثية التّحويلية</i>
جهات تمويل البحث العلمي	مواءمة مسارات تمويلها وشروطها وأطرها النّاطمة بما يقتضي ويُمكن ويكافئ، بصورة فاعلة، أنشطة النقاش العلمي والتّعلّم حول - ونحو- إجراء بحوث مشتركة تلتزم بالمبادئ الأساسية لـ <i>الشّراكات البحثية التّحويلية</i>
هيئات تقييم البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي	تكييف الأطر المعيارية القائمة، أو استحداث أطر معيارية جديدة، لتقييم البحث العلمي و/أو تقييم ثقافة مؤسسات التعليم العالي وبيئتها، بما يضمن الاعتراف الصّريح بقيمتها، بما يقتضي ويُمكن ويكافئ، بصورة فاعلة، أنشطة النقاش العلمي والتّعلّم حول - ونحو- إجراء بحوث مشتركة تلتزم بالمبادئ الأساسية لـ <i>الشّراكات البحثية التّحويلية</i>

الحكومات	تكييف السياسات الوطنية أو المحلية القائمة في مجال العلوم أو التعليم العالي أو غيرهما من المجالات ذات الصلة، أو استحداث سياسات وطنية، أو محلية جديدة، أو الإسهام في صياغة السياسات الدولية، بما يقتضي ويُمكن ويكافئ، بصورة فاعلة، أنشطة النقاش العلمي والتعلم حول - ونحو- إجراء بحوث مشتركة تلتزم بالمبادئ الأساسية لـ <i>الشركات البحثية التحويلية</i>
الهيئات العلمية الدولية	تكييف الأطر السياساتية الدولية القائمة أو استحداث أطر سياساتية دولية جديدة، بما يقتضي ويُمكن ويكافئ، بصورة فاعلة، أنشطة النقاش العلمي والتعلم حول - ونحو- إجراء بحوث مشتركة تلتزم بالمبادئ الأساسية لـ <i>الشركات البحثية التحويلية</i>
دور النشر العلمي	مواءمة سياسات النشر والمبادئ التوجيهية الخاصة بها بحيث تعطي الأولوية للمخطوطات التي تُقدّم بحوثاً مشتركة ملتزمة بالمبادئ الأساسية لـ <i>الشركات البحثية التحويلية</i> ."

(الصفحة الأخيرة مع شكل خارطة العالم)

صون إسهام إفريقيا في إنتاج المعرفة العلمية العالمية والنهوض به